التخطيط التربوي: مبرراته ومشكلاته

أ – بولجراف بختاوي

أ –فؤاد عبد الغني

كلية العلوم الاجتماعية –قسم علم النفس–جامعة وهران

بدأ الإيمان بالتخطيط التربوي يشيع في عصرنا ويزداد باعتباره الوسيلة المناسبة والناجعة لسيطرة الإنسان على المستقبل وتحقيق ما يصبو إليه من تطور ورفاهية، وأصبح من المسلم به أنّ الأموال التي ننفقها على التربية ليست مجرد نفقات نستهلكها لخدمة المواطنين وإشباع حاجاتهم الآنية وإنّما هي رؤوس أموال نستثمرها في مشروع معين هو التعليم لقطف ثمراتها فيما بعد تماما كما نوظف أي رأس مال في مشروع صناعي أو تجاري منتج ومربح.

وفي هذه الورقة سنقدم عرضا عن:

1– بعض المحطات التاريخية التي استلزم فيها تغيير النظام التربوي.

2– أهم مبررات التخطيط التربوي.

3– إشكالية التخطيط التربوي في الجزائر.

I– عرض تاريخي لأهمية التغيير في النظام التربوي القائم

بدأ الاهتمام ينصب على التخطيط في التربية كأداة علمية جديرة بإنسان العصر الحديث وخاصة بعدما إقتنع الجمهرة العظمى من المربين ومعهم السياسيون والاقتصاديون بضرورة مسايرة التربية لحاجات ومتطلبات التغير العلمي والتقني السريع، وأنّ هذه المسايرة لا تتحقق إلا بتوجيه التربية والإشراف عليها إشرافا مباشرا وهو أمر لا يتم إلا بالتخطيط.

ومما زاد في قناعة هؤلاء بضرورة التخطيط في كل الميادين ومنها الميدان التربوي ما آلت إليه الأوضاع في كثير من الدول جراء الأزمات والحروب العالمية حيث بدا لهم واضحا أنّ إهمال التخطيط التربوي وعدم الاهتمام به كانت له تداعيات سيئة وخطيرة من شأنه تعطيل تحقيق أهداف التنمية. والتاريخ مليء بأمثلة عديدة تبين مدى إدراك بعض الدول التي حققت تنمية اقتصادية كبيرة لأهمية التخطيط في التعليم قصد إعداد مجتمعاتها إعدادا معاصرا وحضاريا شاملا. فهذه الدول كلما أحست باهتزاز مكانتها الدولية في الميدان الاقتصادي والتكنولوجي لجأت إلى استخدام سلاحها التربوي والتعليمي باستحداث خطط جديدة لربح معركة الصراع الدولي واستعادة مكانتها بين الدول.

ففي سنة 1957 شعرت أمريكا بتحد كبير حينما أطلق الاتحاد السوفياتي أول قمر صناعي (سبوتنيك) فاهتزت دوائر التربية والتعليم في هذا البلد واتفقت على أنّ السبيل الوحيد لاستدراك هذا التأخر في مجال التكنولوجيا هو إعادة النظر في الخطط التربوية ومناهج التدريس، وصدر قانون حول ذلك أطلق عليه اسم قانون التربية للدفاع القومي، استهدف القيام بعملية إصلاح شامل لنظام التعليم وأنواعه المختلفة.

وفي الصين يعلن ماوتسي تونغ سنة 1952 أنّ بالتربية وخططها سوف لانملك ما يوجد لدى الآخرين فحسب بل ما لا يملكه الآخرون أيضا.، ويصدر قانونا في هذا البلد ينص على ضرورة التعليم الأساسي وتحويل التعليم المهني إلى تعليم إجباري، قصد تحقيق التعاون بين المؤسسات الإنتاجية المختلفة.

وفي بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي قررت الحكومة في هذا البلد وفي قلب المعركة إصلاح قطاع التربية وأقر مجلس العموم دون أن ينتظر إنتهاء الحرب قانونا يعرف بقانون بتلر Butler سنة 1944 أحدث تغيرا جذريا في نظامها التعليمي والتربوي.

وهكذا نرى أنّ الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العالم أقنعت الكثير من المجتمعات الحديثة بضرورة الاهتمام بالتخطيط التربوي كعنصر أساسي في أي مشروع من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمار في العنصر البشري الذي يسير عجلة هذه المشاريع التنموية.

II– أهم مبررات التخطيط التربوي

قبل أن نتعرض لأهم المبررات التي تدعو إلى العناية بالتخطيط التربوي يجدر بنا أولا أن نحدد مفهوم التخطيط وإن كان ذلك يبدو صعبا لوجود أنواع وأشكال مختلفة للتخطيط، وسنعتمد على تعريف محمد علي حافظ (أحمد محمد الطبيب،دس) الذي يظهر أنه ينطبق على مختلف أشكال التخطيط والذي ينص على أن التخطيط هو:"مجموعة من التدابير المحددة التي تتخذ من أجل تحقيق هدف معين". يتضمن هذا التعريف عنصرين أساسيين يتميز بهما التخطيط وهما وجود هدف أو غاية يسعى للوصول إليها، ثم الوسائل والتدابير والترتيبات التي تختار بغرض تحقيق هذا الهدف في فترة زمنية معينة. فالذي يميز التخطيط إذن هو وجود غاية محددة ووجود وسائل محددة أيضا للوصول إلى تلك الغاية.

نحاول الآن بعد أن أدركنا المعنى العام للتخطيط أن نتعرض لبعض مبررات التخطيط التربوي متجاوزين بدون شك مبررات أخرى كثيرة.

1- حاجة التخطيط الاقتصادي إلى التخطيط التربوي:

من أهم المبررات التي دعت المجتمعات الحديثة إلى الاهتمام بالتخطيط التربوي هو شعور القائمين بالتخطيط المركزي العام شعورا متزايدا بأنّ النهضة الاقتصادية لا تحقق أهدافها على الوجه المرضي إلا إذا تناولت التربية والتعليم برعاية كاملة وذلك عبر تخطيط تربوي يلبي حاجات الاقتصاد(محمد منير مرسي، 1975). فقد بات معلوما اليوم أنّ التخطيط الاقتصادي تخطيط مشلول إلا إذا لازمه تخطيط تربوي كفيل بتلبية حاجاته إلى العمال المؤهلين والمتخصصين في جميع الميادين، بل إزداد الشعور أمام المخططين الاقتصاديين أنّ التخطيط إما أن يكون شاملا اقتصاديا واجتماعيا وتربويا معا أو لا يكون.

وعن هذا الترابط والتلازم بين التقدم الاقتصادي والتقدم التربوي والتعليمي يقول فورستييه Fourrestier (عبد الله عبد الدائم،1984)، أنّ البلد المتخلف اقتصاديا بلد متخلف تربويا، والعكس صحيح أيضا ، ذلك لأنّ تطور التعليم والتربية يسبق تطور الاقتصاد من حيث أنّه هو مدخله والممهد له، وأنّه لا سبيل إلى الارتقاء بالاقتصاد والإنتاج الاقتصادي ما لم يرتق النظام التربوي والتعليمي من خلال العنصر البشري الذي يتوقف عليه البناء الاقتصادي والاجتماعي برمته.

2- اعتبار التربية مشروع لتوظيف رؤوس الأموال لا لاستهلاكها:

إنّ التربية في نظر الدول المعاصرة هي توظيف مثمر ومربح لرؤوس الأموال، فهي استثمار له دور إيجابي وفعال في عمليات التنمية في جميع مظاهرها وميادينها وفي تقدم المجتمع في جميع أطواره ومستوياته. ومن المعروف أنّ الفشل في الاستثمار التربوي يعطل جميع الاستثمارات الأخرى ذلك لأنّ النجاح في هذه الاستثمارات يتطلب أنواعا شتى من الخبرات والكفايات وهذه كلها من عناصر العملية التعليمية التربوية.

وقد بينت دراسات عديدة أنّ ما نجنيه من أرباح جراء رؤوس الأموال التي توظف في التربية يفوق بكثير ما نجنيه من أرباح جراء رؤوس الأموال التي توظف في المجالات الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة، بل أكثر من ذلك فإنّ رؤوس الأموال التي توظف في التربية والتعليم تعطي ثمارها في فترة وجيزة مقارنة برؤوس الأموال التي توظف في مجالات أخرى

3- ديناميكية التخطيط التربوي تبعا للمستجدات:

التطور العلمي والاقتصادي وما يصاحب ذلك من تقدم ملموس في الحياة الاجتماعية قد يضع المجتمع أمام مهمات جديدة يجد نفسه مضطرا إذا أراد الوفاء بها أن يبحث عن وسائل عملية تعينه على أن يغير وجه التربية ويحدث انقلابات فيها بحيث تستجيب لهذا التغير العلمي والاقتصادي الواسع وتساعده في نفس الوقت على التنبؤ بأثر هذا الانقلاب في مستقبله.

ومما يؤكد أيضا ضرورة مسايرة التربية لحاجات عالم متغير سريع التغير ظاهرة الانتقال الاجتماعي أو التحول من ميدان إلى ميدان ومن فرع من فروع النشاط إلى فرع آخر مما يستوجب على التربية تلاؤما خاصا بحيث تستطيع أن تستجيب لأغراض هذا الانتقال وذلك بإعداد الأفراد وتهيئتهم للحياة الاجتماعية والمهنية إعدادا يلبي حاجات السوق الاقتصادية، وهذا لا يتحقق إلا برسم تخطيط تربوي يقيم وزنا لهذه الحاجات المستجدة ويتلاءم مع متطلبات الانتقال السريع والمستمر(أحمد اسماعيل عيسى،1992).

4- التكامل بين مشكلات التربية وحلولها:

هذا المبرر على عكس المبررات السابقة ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي هو مبرر ينبثق من حاجة التربية نفسها إلى التخطيط لا من حاجة اقتصادية بحتة. فالتربية كما أكدت ذلك الدراسات الحديثة هي نفسها في حاجة إلى التخطيط وإلى تغيير فلسفته تبعا للقضايا التربوية نفسها مثل طريقة التدريس وطرق التعليم الفني وبرامج التكوين.

فكل شيء في حقل التربية يرتبط بكل شيء وليس هناك ميدان تتشابك فيه الأجزاء وتستمد معانيها من السياق الذي توجد فيه ومن الكل الذي تنتسب إليه كميدان التربية والتعليم، لذلك فإنّه من الصعوبة رسم خطة تربوية لجانب من جوانب التعليم دون غيره، بل يقتضي الأمر وضع خطة تربوية شاملة تتناول جميع مراحل التعليم بمختلف أنواعه وفروعه وتحيط بالمسألة التربوية من جميع جوانبها وأطوارها.

من هنا تبرز أهمية التخطيط التربوي في تحقيق التكامل بين المراحل التعليمية المختلفة مع تقديم الحلول الشاملة لمشكلاتها المتعددة.

III- مشكلات التخطيط التربوي في الجزائر

على الرغم من الأهمية التي يكتسيها التخطيط التربوي فإنّه لا زال لم ينل نصيبه من الاهتمام في الجزائر حيث لازال يصطدم بالكثير من العقبات ويواجه صعوبات جمة نذكر بعضها فيما يلي:

1-نقص البيانات والإحصاءات كأساس علمي للتخطيط:

تفتقر الجزائر إلى البيانات والإحصائيات الدقيقة التي يمكن الرجوع إليها عند رسم الخطط وبنائها بالشكل المرضي والمطلوب.

وتشمل هذه البيانات والإحصاءات معلومات عن السكان وتوزيعهم وعن التعليم وجوانبه المختلفة وأيضا البيانات المتعلقة بالقوى العاملة وحاجة البلد منها سواء على المدى القصير أو المدى الطويل.

فالتخطيط التربوي لا يقوم إلا على أسس تلازمها الدراسات الواقعية والتنبؤية ويلازمها الأسلوب العلمي في البحث والمناقشة ولا يستطيع أن يكون منتجا ومثمرا إلا إذا توافرت لديه المعلومات الحقيقية والبيانات الواقعية التي تشكل القاعدة التي يبنى عليها، فبدون هذه المعلومات يجد جهاز التخطيط نفسه محتارا في معرفة نقطة البدء في بناء خططه وفي تحديد المجالات وفي تنظيمها وترتيبها بحسب أهميتها(علي السلمي، 1978).

وهذا يتطلب إنشاء الأجهزة الفنية والإدارية المختصة التي تستطيع أن تضطلع بهذه المسؤولية وتكون على صلة دائمة بغيرها من الإدارات صاحبة العلاقة المباشرة وغير المباشرة بمختلف نواحي التخطيط.

2-عدم إشراك الرأي العام في التخطيط التربوي:

الرأي العام له دوره الفعال في أي مشروع اجتماعي أو اقتصادي أو تربوي. فلكي يكون مشروع الخطة ناجحا يجب أن يتم عرضه قبل إقراره بصورة نهائية على كل من يعنيه المشروع من إداريين ومدرسين وتلامذة وكذلك يجب نشر الوعي بالتخطيط لدى أولياء التلاميذ وذلك عن طريق وسائل الإعلام كالصحافة والإذاعة وغيرها. فقبول الرأي العام لمشروع الخطة وتأييدها وعدم معارضتها يعد من أسس نجاح الخطة، كما أنّ الإعراض عنها والاعتراض عليها يعتبر سببا أساسيا في عدم نجاحها.

وعلى الرغم من هذه الحقائق، فالأمر لا يخلو من مشاكل عندنا فالقائمون على التخطيط يتخذون قراراتهم بطريقة ارتجالية دون التفكير في إعداد الجهاز البشري.

3-نقص كفاءة أجهزة التخطيط التربوي:

يعرف التخطيط التربوي في بلادنا صعوبات كثيرة غالبا ما تنشأ عن عدم كفاءة الأجهزة الإدارية والفنية الذي يؤدي إلى عجزها في وضع الخطط التربوية وتنفيذها. فهذه الأجهزة لا تستطيع القيام بوظائفها على الوجه المطلوب لأنّها لا تتوفر على الأفراد المدربين لمثل هذا العمل وينقصها التنظيم الجيد فضلا عن أنّها تتخوف من أي تغيير يؤثر في كيانها ووجودها.

ونظرا لتعقد العمليات المتعلقة بالخطط التربوية وتداخل عناصرها على النحو الذي عرضناه، فإنّها تحتاج إلى جهاز متخصص متفرغ للتخطيط والمتابعة والتقويم يرسم الخطة ويناقش جوانبها وينسق برامجها في جميع مراحلها ويلازمها حتى نهايتها.

ومما يزيد من تعقيد الأمور هو عدم وجود ترابط بين أجهزة التخطيط التربوي لمختلف الوزارات المعنية بالتكوين والتربية (وزارة التعليم العالي، وزارة التربية، وزارة الصحة) والأجهزة المسؤولة عن التخطيط في القطاعات الأخرى وعلى رأسها القطاع الاقتصادي، بل إنّ هذا الترابط لا يوجد حتى بين وزارات التعليم فيما بينها. فالكل مستقل عن الكل مما يؤدي إلى عدم مراعات وضع جميع الاعتبارات في وضع الخطط التربوية.

من أجل ذلك ينبغي أن يسير التخطيط التربوي جنبا إلى جنب مع خطة الدولة العامة في التنمية وأنّ يكون هناك تنسيق بين الحالة الاقتصادية للبلاد وما يطلب من التربية والتعليم من إعداد وتدريب وتقويم (محمد سيف الدين فهمي،1990).

إنعدام التكامل والتوازن بين مراحل التعليم:

من أهم الصعوبات التي تعترض عملية التخطيط في بلادنا انعدام التوازن بين أنواع التعليم المختلفة حيث أنّ هناك فقدان للتوازن بين مراحل التعليم، وهناك فقدان للتوازن بين فروع التعليم وأنواعه، وهناك فقدان للتوازن بين الجانب الكمي والجانب الكيفي في التربية.

فالتعليم النظري الأكاديمي طغى على التعليم المهني والفني وحضي باهتمام أكبر، والفروع الأدبية توسعت توسعا كبيرا على حساب الفروع العلمية التي لم تستقطب إلا عدد صغير من الطلبة، وأعطي الجانب الكمي الأولوية لأسباب سياسية على الجانب الكيفي مما أدى إلى إنحدار المستوى الكيفي للتعليم وتضاعف أعداد الطلبة بالجامعة.

وإذا كان فقدان التوازن في المجال التربوي والتعليمي من أهم مبررات قيام التخطيط في كثير من البلدان لتحقيق التكامل بين جوانب النظام التربوي وتقديم الحلول الشاملة لمشكلاته فإنّه يعتبر في الجزائر من أهم الضروريات لنجاح الخطط التربوية. والخطة التي لا تتكامل في صورتها النهائية مع الصورة الكلية للتربية والتعليم في الدولة وأيضا مع خطط التنمية الشاملة خطة لا تؤدي إلى إيجابيات.

4-غياب المراقبة والمتابعة:

من العوائق التي تقف في وجه نجاح الخطة التربوية عندنا هو غياب مراقبة تنفيذها مراقبة جيدة ومتابعة ما تحقق منها متابعة دائمة. وكما هو معلوم فالتخطيط لأي عمل يستلزم بطبيعته المتابعة والمراقبة لأنّه ليس غاية في ذاته وإنّما هو وسيلة نلجأ إليها لتحقيق الأهداف المنشودة، فالمتابعة عملية لازمة وضرورية للكشف عن مواطن القوة والضعف التي تشوب الخطة. فعن طريقها نتمكن من معرفة مدى تحقيقنا للأهداف ومدى صحة خطة التنفيذ. وقد يدعو الأمر أحيانا إلى إعادة النظر في بعض الخطوات ليتم تصحيحها وتعديلها حسب الأوضاع والظروف المتغيرة، وفي هذا ضمان لحسن التنفيذ ولسيره في الطريق المرسوم فضلا عن أنّه بهذا الإجراء يمكن تقويم ما أمكن إحرازه من نجاح وتقدم وما أمكن إنجازه وتحقيقه من نتائج.

خلاصة وتوصيات

تحدثنا عن دوافع التخطيط ومبرراته وعن المشاكل التي يواجهها التخطيط التربوي في الجزائر، والمشكلة ليست في وجود التخطيط التربوي أو عدم وجوده، وإنما المشكلة في طبيعة التخطيط المختار، ذلك لأنّ التخطيط أنواع وأشكال منها التخطيط العلمي المدروس الذي يربط النمو التعليمي بمراحله المختلفة ويربط الخطط التربوية بخطة التنمية الشاملة، ومنها التخطيط العفوي، الذي لا يقوم على أي أساس علمي ولا يعتمد على نتائج البحث العلمي في مجالات علم النفس وعلوم التربية وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد، ولا يتصف بالواقعية التي تراعي حاجات الإنسان والإمكانيات المتاحة لإشباعها وإنّما تبنى على افتراضات غير دقيقة في حساباتها وغير تفصيلية.

ونحن إذ تأملنا ما يجري في الواقع عندنا وجدنا أنّ الأمور تمشي عكس ما يتطلبه إعداد الخطة، فالمسؤولون على التخطيط يرسمون خططهم دون الأخذ برأي من يعنيهم التخطيط في شتى التخصصات ودون متابعة وتقويم.

ولذلك نرى ونقترح:

1- استحداث تخصص مناهج في كليات التربية.

2- استحداث جهاز مراقبة تنفيذ البرامج التربوية يعتمد على خريجي كليات التربية وخاصة تخصص مناهج.

3- إنشاء محافظة سامية لوضع الاستراتيجيات التربوية تضم عناصر من التربية والتعليم العالي والتعليم الفني وعناصر تنتمي إلى الصناعة، الفلاحة، البيئة، التكوين، وكذلك عناصر من الشخصيات والرموز الوطنية التي لديها حس وطني ولها توجهات وفلسفات متباينة في طريق

النهوض وتحقيق التقدم، وتكون مستقلة عن وزارة التربية والتعليم ولا مانع أن يكون لها غطاء سياسي من خلال عناصر تنتمي إلى الجهاز التنفيذي (الحكومة).

4- ترسيم هيئة ذات مصداقية للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة لرسم خطط التربية.

المراجع:

1. الطبيب أحمد محمد (دس) التخطيط التربوي ط1 الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
2. مرسي محمد منير، عبد الغني النوري(1975) تخطيط التعليم واقتصادياته القاهرة: دار النهضة العربية.
3. عبد الله عبد الدائم(1984)، التخطيط التربوي بيروت: دار العلم للملايين.
4. أحمد إسماعيل عيسى(1992)، تخطيط التعليم،القاهرة، عالم الكتب.
5. السلمي علي(1978) التخطيط والمتابعة القاهرة: مكتبة غريب.
6. فهمي محمد سيف الدين (1990) التخطيط التعليمي القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.